

TJAE

Tikrit Journal for
Administration & Economic Sciences
Journal Homepage: www.tu-Jaes.com



Developments in Oil Prices and the Factors Influential in for the Period (2004-2015).

Asst.Lect.khitab Imran Saleh
University of Samarra

Asst.Lect. ashaq Yousef Hamdan
University of Samarra

ARTICLE INFO.

Article history:

-Received XXXXXX
- Accepted XXXX
-Available online:2017/3/1

Keywords:

- Oil Prices
- OPEC
- Oil Shocks

Corresponding Author:

Name: khitab Imran Saleh
E-mail:

Khitab.L@yahoo.com

Tel:

Affiliation: University
of Samarra .

Corresponding Author:

Name: ashaq Yousef
Hamdan

E-mail:

Y.Ashaq@yahoo.com

Tel:

Affiliation: University
of Samarra .

Abstract :

The current research aims to study the main developments in Oil Prices and determine the factors that caused Oil prices to be unstable during the study period.

The research also aims suggesting solutions to the issue of oil prices fluctuations.The study depended on descriptive analytic approach which analyzes statics of Oil international production and consumption.

The study comes up with several results, such as crude oil prices were heavily shacked during the period 2004 -2015, started when the price drove from (\$96)in 2008 to (61\$) in 2009, after that prices raised into (109\$) in 2012 before driving again gradually into (49\$) in 2015, and (34\$) in the first half of 2016.

The research shows that the political and economic factors had the most effective role in driving crude oil prices, besides other less effective factors such as oil markets, speculators and the US\$ exchange rates. The research proposes some recommendations among which is the suggestion to the OPEC Countries to leave the oil price to be determined by Supply and demands laws, and keeping the oil prices less than (90\$) in medium-terms .

المستخلص

يهدف بحثنا هذا إلى دراسة تطورات أسعار النفط على المستوى الدولي ومحاولة تحديد العوامل التي سببت عدم استقرارها، إضافة إلى اقتراح الحلول الممكنة للعمل على استقرار أسعار النفط في الأمدين الطويل والمتوسط. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل الإحصائيات الخاصة بإنتاج النفط واستهلاكه وأسعاره عالمياً، أظهر البحث تعرض أسعار النفط إلى صدمات عنيفة خلال مدة الدراسة، بدأت عندما انخفض متوسط سعر سلة أوبك من (96) دولار للبرميل لعام 2008 إلى (61) دولار للبرميل عام 2009، ثم ارتفع إلى (109) دولار عام 2012 لينخفض بعدها تدريجياً إلى (49) عام 2015 ثم (34) دولار خلال النصف الأول من عام 2016، كما أظهر البحث أن العوامل السياسية والاقتصادية كان لها الدور الأكثر فاعلية في التأثير على أسعار النفط، إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بأسواق النفط والمضاربين فيها وتقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي. اقترح البحث عدد من التوصيات أهمها ترك تحديد أسعار النفط يخضع لقانون العرض والطلب، وآلية السوق الحر، مع الحرص على عدم إغراق أسواق النفط بكميات تفوق الطلب، والعمل على بقاء أسعار النفط بما لا يتجاوز سقف (90) دولار في المدى المتوسط.

مقدمة:

النفط هو سائل كثيف قابل للاشتعال، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، وهو أحد مصادر الطاقة الأولية الحيوية، حيث يستخدم في عمليات توليد الطاقة الكهربائية ويستخدم كوقود في وسائل النقل والمواصلات ومعظم المشاريع الصناعية، والنفط مادة أولية تدخل في إنتاج العديد من المنتجات الكيماوية، بما فيها الأسمدة، ومبيدات الحشرات، وكثير من الأدوات البلاستيكية والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الاصطناعي والجلود الاصطناعية وغيرها. يتكون النفط من خليط من مركبات عضوية هيدروكربونية ذات تركيبات جزيئية متنوعة، فضلاً عن شوائب مثل مركبات الكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح المعدنية.

تعرضت أسعار النفط ومنذ عام 1973 للعديد من التغيرات العنيفة ارتفاعاً وهبوطاً، والتي عرفت حينها بالصدمات النفطية، ويمكن تعريف الصدمة النفطية بأنها موجات متعاقبة من الارتفاعات الحادة في أسعار برميل النفط، يعقبها موجات أخرى من الانخفاضات الشديدة تحدث خلال فترات تتراوح بين (3) إلى (8) سنوات على المستوى العالمي.

حدثت أولى هذه الارتفاعات في تاريخ النفط الحديث أبان حرب تشرين / أكتوبر عام 1973، حيث ارتفع متوسط السعر السنوي لسلة نفط أوبك من (2.90) إلى (11.65) دولار للبرميل الواحد في أواخر عام 1973، واستمرت الأسعار قريبة من هذا المستوى حتى

شهدت منطقة الشرق الأوسط اضطرابات سياسية أدت إلى رفع الأسعار مرة أخرى، كان من أبرزها توقف ضخ صادرات إيران من النفط بسبب اندلاع المظاهرات والاحتجاجات عام 1979، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول / سبتمبر 1980، مما أدى إلى انخفاض صادرات الدولتين من حوالي (6) مليون برميل / يوم قبل الحرب، إلى حوالي (2) مليون برميل / يوم أي إلى الثلث مما كانت عليه قبل اندلاع الحرب، ونتيجة لتلك التداعيات قفز متوسط سعر سلة أوبك من (17,25) دولار لعام 1979 إلى (28.64) دولار لعام 1980، ثم إلى (32.51) دولار لعام 1981، بعدها بدأت الأسعار بالانخفاض تدريجياً حتى بلغت (11) دولار عام 1987 وهذا ما عرف بالصدمة النفطية الثانية.

جاءت الصدمة النفطية الثالثة في أوائل التسعينات عقب اجتياح العراق للكويت، حيث ارتفع متوسط سعر النفط لسلة أوبك من (17.31) دولار لعام 1989 إلى (22.26) دولار لعام 1990، واستمر تذبذب الأسعار لتتخفّف في عام 1998 إلى متوسط سعر سنوي بلغ (12.28) دولار لسلة أوبك، وذلك نتيجة الصراع في زيادة حصص التصدير للبلدان المنتجة، وانخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب آسيا. عاودت الأسعار الارتفاع مجدداً منذ منتصف عام 1999، مستمرةً بالتحسن حيث تجاوزت أسعار سلة أوبك (94.45) دولار للبرميل في عام 2008، ولكن بفعل الأزمة المالية العالمية التي حدثت في كانون الثاني/ ديسمبر 2008 انخفض الطلب العالمي على النفط، مما أثر على أسعاره خلال هذه الأزمة المالية فانخفض متوسط السعر إلى (61.06) دولار فقط خلال عام 2009.

انتعشت الأسعار العالمية للنفط من جديد، وخاصة بعد الارتفاعات الملحوظة لأسعار سلة أوبك خلال المدة 2010 - 2013، حيث بلغت ذروتها عند متوسط سعر سنوي بلغ (109) دولار عام 2012، إلا أن هذه الأسعار سرعان ما بدأت تنهال بشده، حيث انخفضت إلى أقل من (40) دولار للبرميل في نهاية النصف الثاني من عام 2014، فاقدة بذلك نحو (69) دولار من كل برميل، ليستقر متوسط الأسعار عند (49) و (38) دولار للبرميل خلال الأعوام 2015 - 2016 على التوالي، ويمكننا اعتبار هذه المرحلة بالصدمة النفطية الرابعة والأخيرة حتى الآن.

سنحاول من خلال هذا البحث دراسة ظاهرة تطورات أسعار النفط على المستوى الدولي، إضافة إلى محاولة تحديد ودراسة العوامل المتنوعة التي تسببت بالتغيرات الكبيرة التي طرأت على أسعار النفط خلال مدة البحث، من خلال عرض وتحليل البيانات المتوفرة عن الإنتاج

والاستهلاك العالمي من النفط، واخيراً اقتراح الحلول الممكنة للعمل عل استقرار أسعار النفط في المستقبل.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في دراسته لأسباب ظاهرة عدم استقرار أسعار النفط الخام، التي أصبحت محل اهتمام أطراف المجتمع الدولي، المنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى محاولة تحديد ودراسة العوامل المختلفة التي أثرت في أسعار النفط خلال مدة البحث.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في التقلبات التي طرأت على أسعار النفط الخام على المستوى الدولي، الأمر الذي سبب مشاكل وتحديات اقتصادية للدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة للنفط منذ عام 1973 وحتى الوقت الراهن.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تسليط الضوء على ظاهرة عدم استقرار أسعار النفط على المستوى الدولي.
2. محاولة تحديد العوامل التي تسببت بالتغيرات العنيفة في أسعار النفط على المستوى الدولي خلال مدة البحث.
3. اقتراح الحلول التي يمكن استخدامها للعمل على تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار النفط، ووضعها أمام الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة للعمل على الحد من ظاهرة تقلبات أسعار النفط.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن للعوامل السياسية والاقتصادية دور كبير ومؤثر في تحديد الكميات المنتجة والمعرضة من النفط الخام في الأسواق الدولية، الأمر الذي ساهم في زيادة المعروض النفطي في الاسواق العالمية وادى الى خفض الأسعار لصالح الدول المستهلكة للنفط.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات الإحصائيات والمؤشرات المالية والاقتصادية المتسلسلة زمنياً بهدف الحصول على النتائج وتحليلها.

هيكلية البحث:

تضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول الأول الإطار التاريخي لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي، وخصص الثاني لدراسة دور العوامل الاقتصادية المؤثرة في أسعار النفط، واستعرض الثالث دور العوامل السياسية وأسواق النفط في التأثير على الأسعار.

المبحث الأول: أهم التطورات التي طرأت على أسعار النفط خلال مدة البحث.

يشير مفهوم سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام في الأسواق الدولية مقدرةً بالدولار الأمريكي (11- 10 : Zhenbo and Keane, 2015). يخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة الأسواق النفطية التي تتسم بعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس على الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة وجعلها تخضع لتقلبات مستمرة، حتى أصبحت ظاهرة التقلبات مسألة مثيرة للقلق على المستوى العالمي، منذ عام 1973 وحتى الآن، والجدول الآتي يوضح كميات وأسعار النفط للمدة (2004 – 2015) (سعد الله، 2012، : 72 – 73).

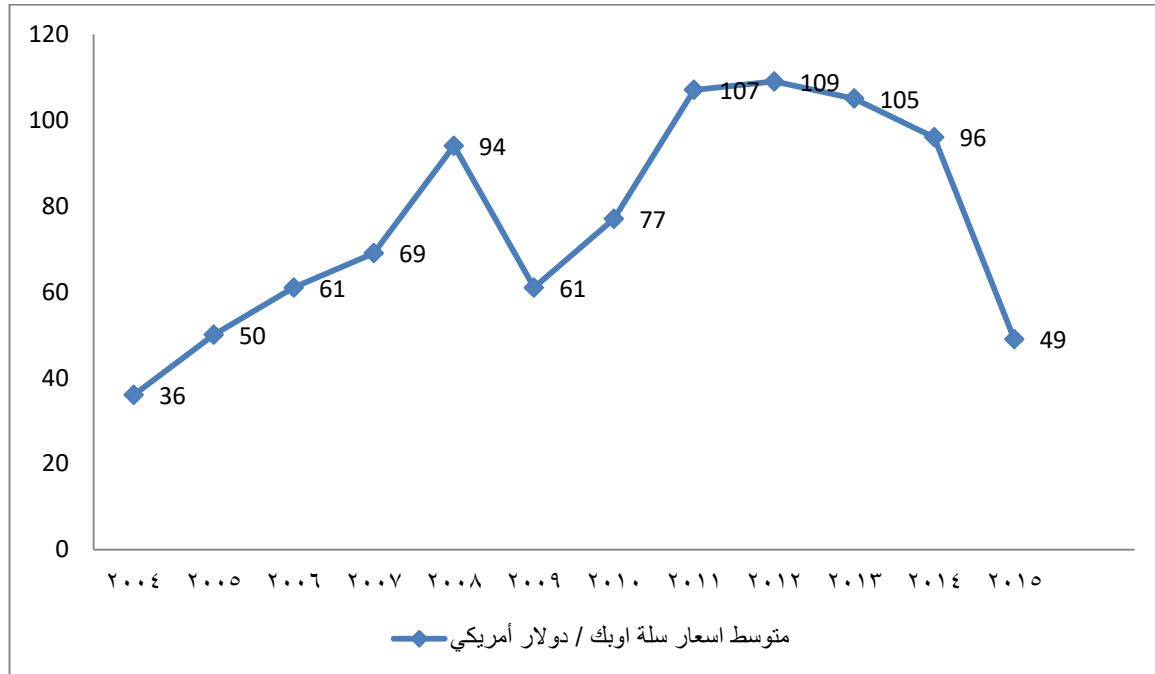
جدول (1) كميات الإنتاج وأسعار سلة نفط أوبك للمدة 2004 – 2015 مليون برميل / يوم.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
كميات الإنتاج من أوبك	29,9	30,7	30,5	30,2	31,3	28,7	29,2	29,8	31,2	30,4	30,2	31,3
كميات الإنتاج من خارج أوبك	39,2	39,4	39,9	40,6	40,9	40,1	40,6	40,4	40,9	41,8	42,9	43,8
مجموع الإنتاج العالمي	69,1	70,1	70,4	70,8	72,2	68,8	69,8	70,2	72,1	72,2	73,1	75,1
متوسط السعر	\$36	\$50	\$61	\$69	\$94	\$61	\$77	\$107	\$109	\$105	\$96	\$49

Resource: OPEC, Oil Price Basket. Yearly data and graphics, and Annual Reports 2004

– 201 5at: <http://www.opec.org>.

شكل (1) تطورات أسعار سلة نفط أوبك للفترة 2004 – 2015.



المصدر : OPEC, : http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

Oil Prices .

من خلال تحليل بيانات الجدول والشكل البياني أعلاه، يتبين لنا تذبذب الأسعار و حدوث سلسلة من التغيرات العنيفة في الارتفاع والهبوط، بالرغم من الاستقرار النسبي الذي تميزت به كميات الإنتاج على المستوى العالمي، حيث تراوح سقف الإنتاج من النفط الخام بين (69,1) و (75,1) مليون برميل / يوم خلال المدة 2004-2015، وهي كميات تعتبر مستقرة إذا ما قورنت بالتغيرات التي طرأت على الأسعار خلال نفس المدة، حيث أن المتوسط السنوي لأسعار سلة أوبك قد سجل متوسط سعر سنوي بلغ (36) دولار للبرميل في عام 2004، وبدأ بالارتفاع المستمر حتى وصل إلى متوسط (96) دولار للبرميل في سنة 2008، أي أن المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك قد تضاعف بمقدار (342%) خلال مدة (5) سنوات، وبمعدل ارتفاع سنوي بلغ (57%).

أما الأعوام 2008 – 2009 فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار، حيث كان للأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي الغربي أثراً سلبية خفضت من الطلب العالمي على

النفط، مما أدى إلى انخفاض الأسعار لتصل إلى معدل (61) دولار للبرميل، بنسبة انخفاض بلغت حوالي (36,5%) خلال سنة واحدة فقط (76- 77 : OPEC, 2015).

عاودت الأسعار ارتفاعها مرة أخرى بفعل أثر بؤادر نهوض الاقتصاد الرأسمالي من أزمته المالية الأخيرة (عبود، 2011، : 99- 100)، فبدأ نمو الأسعار منذ عام 2010 واستمر ليبلغ متوسط سعر (109) دولار للبرميل في 2012، محققاً زيادة سنوية بمعدل سنوي بلغ حوالي (46%) خلال 3 سنوات، وجاءت سنة 2014 لتشهد انحدار جديد وقياسي للأسعار، حيث بلغ متوسط السعر خلال عام 2015 (49) دولار للبرميل، وبلغ المتوسط السنوي للنصف الأول من عام 2016 (34) دولار للبرميل (82 : OPEC, 2015).

يتضح من خلال نتائج تحليل البيانات في الجدول والشكل أعلاه، حجم المخاطر التي تتعرض لها كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، من جراء الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة التي طرأت على الأسعار، الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة عن أسباب عدم استقرار أسعار سلعة النفط الحيوية الاستراتيجية على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية ودورها في التأثير على الأسعار (تفاعل قوى العرض والطلب)

يتحدد مستوى الطلب على النفط بمجموعة من العوامل الاقتصادية، منها مستوى الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى كأميركا ودول غرب أوروبا واليابان، وبعض الاقتصادات الناشئة كالصين والهند وغيرها، فإذا كانت عجلة النشاط الاقتصادي تدور بصورة جيدة فإن الطلب العالمي على النفط سيزداد لتلبية احتياجات الاقتصاد الدولي بالطاقة اللازمة من النفط، والعكس صحيح (عبود، 2011 : 100).

كما أن الطلب على النفط قد يزداد في حالة توقع وجود اختلال في إمداداته المستقبلية، نتيجة أزمات أو اضطرابات سياسية أو كوارث طبيعية، إذ يلجأ الراغبون فيه لزيادة ما يحوزونه من خزين تجنباً لنقصانه في المستقبل، فهو بذلك سلعة استراتيجية ضرورية لا غنى عنه (Yan, 2012, p 40).

بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على انهيار الأسعار في أواسط الثمانينيات كما ذكرنا، بدأت الأسعار بالارتفاع بعد انتعاش الاقتصادات الآسيوية من الأزمة الاقتصادية التي ضربتها في نهاية التسعينيات، إضافة إلى صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا كالاقتصاديات فاعله على المستوى الدولي، لذلك نلاحظ أن أسعار النفط تميزت بالارتفاع النسبي خلال معظم

المدة 2004 – 2011 (أكثر من 100 دولار للبرميل منذ عام 2011) (Verrastro, 2008)

2 :)، ويمكن أن نعزو ذلك لسببين أساسيين هما:

أ. ارتفاع الطلب على النفط في الصين التي تحولت إلى مستورد كبير للنفط الخام منذ عام 2002، إضافة إلى نمو الطلب في الهند بصورة مستمرة خلال المدة 2004 – 2011.

ب. انخفاض عرض النفط من دWZول تعرضت لحظر اقتصادي واضطرابات سياسية في الشرق الأوسط، كليبيا وإيران. ولتوضيح أسباب الاختلال في العرض والطلب النفطي التي أدت إلى ارتفاع الأسعار خلال المدة 2004-2011، سنقوم بعرض بيانات العرض والطلب العالميين على النفط خلال المدة 2000 – 2011 من ثم نقوم بعرض بيانات صادرات وواردات النفط الخام في كل من الصين، الهند، ليبيا وإيران لنقوم بتحليلها وعرض نتائج التحليل بغية تشخيص أسباب ارتفاع الأسعار خلال المدة 2000 – 2011.

جدول (2) العرض والطلب العالميين على النفط الخام للمدة 2000 – 2011 (مليون برميل

/ يوم).

السنة	العرض من النفط	الطلب على النفط	فائض / عجز
2000	77.3	77.2	0.1
2001	77.5	78.0	-0.5
2002	77.3	78.6	-1.3
2003	80.4	80.2	0.2
2004	83.6	83.3	0.3
2005	84.8	84.7	0.1
2006	85.5	85.7	-0.2
2007	85.6	87.2	-1.6
2008	86.6	86.6	0.0
2009	85.3	85.6	-0.3
2010	87.2	88.7	-1.5
2011	88.7	89.6	-0.9

Source: International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015 Edition, Paris 2015.

والجدول في أدناه يوضح نمو الطلب على النفط الخام في كل من الصين والهند خلال المدة 2000-2011.

جدول (3)، نمو الواردات من النفط الخام في الهند والصين خلال المدة 2000-2011 مليون برميل / يوم.

السنة / الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصين	1,12	1,207	2,404	3,226	2,950	3,110	3,210	3,294	3,612	4,112	4,805	5,073
الهند	964	974	945	1,574	1,942	2,112	2,213	2,465	2,587	3,215	3,158	3,360
المجموع	2,084	2,181	3,394	4,800	4,892	5,222	5,423	5,759	6,199	7,327	7,963	8,433

Resource, OPEC, Annual Statistical Bulletins 2000-2011.

من خلال تحليل بيانات الجداول رقم (2) و (3) نلاحظ حدوث نقطة تحول في الطلب العالمي على النفط، حيث تضاعفت واردات الصين من النفط الخام، وقفزت من (1,207) إلى (2,404) مليون برميل / يوم منذ عام 2002، استمرت بعدها واردات الصين بالنمو المستمر، وفي عام 2011 تجاوزت وارداتها حاجز (5) مليون برميل / يوم، والأسباب التي تقف وراء هذا التحول في سياسة الصين النفطية تعود إلى التطورات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الصيني خلال الثلاثين عام الماضية، حيث نجحت إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية في المجالات الصناعية في تحويل الصين من اقتصاد يعتمد بصورة أساسية على الزراعة، إلى اقتصاد صناعي - زراعي يعد اليوم أكبر مُصدر في العالم، وأكبر مساهم في النمو العالمي (بنك قطر الدولي، 2014، : 2 - 3)، وفي ضل اقتصاد صناعي نشط فأن النفط الخام يعتبر من أهم مصادر الطاقة حيث يستخدم كوقود في وسائل النقل والمواصلات وتشغيل المصانع الكبرى، إضافة إلى استخدامه في صناعات تكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية وغيرها من استخدامات النفط في المجالات الصناعية.

أما بالنسبة للهند فقد حدثت نقطة تحول في طلبها على النفط الخام خلال عام 2003 عندما بلغت وارداتها النفطية (1,574) مليون برميل / يوم بعدما كانت (945) ألف برميل / يوم فقط خلال عام 2002، بنسبة زيادة بلغت (66%) خلال سنة واحدة، استمرت واردات الهند بالنمو خلال المدة 2003-2011 حتى بلغت (3,360) مليون برميل/ يوم خلال عام 2011 بنسب نمو سنوية تراوحت بين (10 و 20 %) (166-167 : 2016، EIA)، ولتفسير أسباب زيادة الطلب على النفط في الهند، تجدر بنا الإشارة إلى أن الاقتصاد الهندي دخل في فترة من

النمو المستمر منذ التسعينات، بفضل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تطبيقها منذ السبعينات، حيث تم خفض نسب الولادات إلى ثلثي ما كانت عليه قبل الإصلاحات المذكورة، الأمر الذي ساعد على تحقيق نمو اقتصادي بمتوسط سنوي بلغ (6,5%) خلال المدة 2003-2011، مما ساهم في تطوير قطاعات النقل والخدمات، وأدى إلى زيادة عدد المركبات إضافة إلى ازدهار قطاع صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية (Ahn and Graczyk, 2012 : 62-63).

كما نلاحظ من الجدول (3) ارتفاع واردات النفط لكل من الهند والصين من (2,084) مليون برميل / يوم عام 2000 إلى (8,433) مليون برميل / يوم عام 2011، حيث أن أكثر من (6) مليون برميل / يوم تم إضافتها إلى الطلب العالمي على النفط من الصين والهند خلال المدة المذكورة، وهو ما يفسر لنا ارتفاع أسعار النفط نسبياً في ظل استمرار حالة عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط على المستوى العالمي كما يوضحه الجدول (2)، حيث ظهر العجز في الكميات المعروضة خلال هذه المدة وتراوح كمياته بين (0.5) مليون برميل/ يوم عام 2001 و (1.6) مليون برميل/ يوم عام 2007، باستثناء عام 2008 حيث حدث التوازن بين الكميات المعروضة من النفط والمطلوبة منه.

هذا ما يتعلق بزيادة الطلب على النفط الخام في الصين والهند، أما بخصوص ما يتعلق بانخفاض العرض من دول تعرضت لاضطرابات سياسية وعقوبات دولية فالجدول اللاحق يوضح كميات تصدير النفط من إيران وليبيا والسعودية خلال المدة 2010 - 2014، وهي المدة التي تم خلالها فرض وتطبيق العقوبات على إيران، حيث قيدت العقوبات الدولية صادرات إيران النفطية بكميات محددة بهدف الضغط عليها في مجال برنامجها النووي.

جدول (4)، كميات التصدير من إيران وليبيا والسعودية خلال المدة 2011 - 2015، مليون

برميل/ يوم.

نسبة التغير	كمية التغير 2015-2011	2015	2014	2013	2012	2011	السنة / الدولة
-50%	-1,139	1,109	1,215	2,102	2,537	2,248	إيران
-96%	-0,833	0,235	0,589	0,962	0,300	1,118	ليبيا
7,8%	0,509	7,253	7,571	7,557	7,218	6,644	السعودية
-17%	-1,463	8,303	9,375	10,621	10,055	10,010	المجموع الكلي

Resource: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, pp 56-57.

وبالنسبة لليبيا فان اندلاع الاحتجاجات الشعبية أدى إلى توقف شبه كلي لشحنات النفط الليبي خلال عام 2011، استمرت الاضطرابات وتطورت إلى مواجهات مسلحة أدت إلى إسقاط نظام الحكم وانتشار مظاهر الانهيار الأمني والجماعات المسلحة، مما أدى أخيراً إلى انخفاض صادرات ليبيا من النفط الخام إلى كميات محدودة.

والجدول اعلاه يوضح كميات صادرات النفط لكل من إيران وليبيا والسعودية خلال المدة 2010 - 2014، والهدف من إضافة السعودية هو لتتبع دورها في تعويض نقص العرض النفطي من إيران وليبيا خلال هذه المدة.

نلاحظ من بيانات الجدول (4) انخفاض صادرات النفط الخام لكل من إيران وليبيا خلال المدة 2011 - 2015، حيث انخفضت صادرات إيران تحت مؤثرات العقوبات الدولية الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي حرم إيران من (1,139) مليون برميل / يوم عام 2015 قياساً بصادرات 2011، وبنسبة انخفاض بلغت (50%) لنفس المدة (Cordesman and God 2014 : 26- 27).

أما صادرات ليبيا فقد انخفضت بشكل غير مسبق خلال نفس المدة حيث هبطت من (1,118) مليون برميل / يوم عام 2011 إلى فقط (235) ألف برميل / يوم عام 2015، وذلك بسبب أحداث العنف التي حدثت بعد انهيار نظام الحكم وتوقف منصات التصدير من الموانئ الليبية (OPEC, 2016, pp 48 - 49).

وبجمع الكميات التي فقدتها كل من ليبيا وإيران نحصل على (2,116) مليون برميل/ يوم وهي الكمية التي انخفضت بمقدارها الكميات المعروضة من النفط في الأسواق العالمية نتيجة للحضر الاقتصادي الذي فرض على إيران، والاضطرابات التي أعقبتها مواجهات مسلحة في ليبيا، الأمر الذي يفسر لنا سبب نقص الإمدادات التي ولدت الارتفاعات الأخيرة التي طرأت على أسعار النفط خلال المدة 2010-2015.

وبما أن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر منتجي ومصدري منظمة أوبك، فقد يتبادر لأذهاننا قيامها بتعويض حصص كل من ليبيا وإيران تجنباً لحدوث فجوة في العرض ومن ثم ارتفاع الأسعار، إلا أن البيانات تشير إلى عجز السعودية عن تعويض جميع الكميات التي ذكرناها، حيث تمكنت السعودية من زيادة إنتاجها خلال نفس المدة ليرتفع من (6,644) مليون برميل / يوم عام 2011 إلى (7,253) مليون برميل/ يوم عام 2015، بكمية زيادة بلغت (507) ألف برميل فقط، الأمر الذي خفض فجوة الإنتاج في ليبيا وإيران من (1,972) برميل/ يوم إلى (1,463) مليون برميل / يوم خلال نفس المدة (Cordesman, 2016 : 7-8).

ونظراً لتأخر استجابة العرض للطلب حينذاك، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة في الولايات المتحدة وكندا، فارتفاع الأسعار خلال المدة 2000 – 2011 أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن غير تقليدية كان يصعب استخراجها منها من قبل، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج قياساً بالأسعار التي كانت سائدة قبل ذلك، ونقصد بهذا تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا (Baffes and Kose, 2015 : 26- 27).

تستلزم عملية استخراج النفط الصخري القيام بعمليات حفر معقدة للصخور الرسوبية التي تحتوي عليه في باطن الأرض، الأمر الذي يتطلب استخدام وسائل التقنيات الحديثة التي تعتمد على ضغط الماء المخلوط بالرمال والكيماويات لتفتيت الصخور واستخراج النفط المحبوس بطريقة التكسير الهيدروليكي، خلافاً لعملية استخراج النفط التقليدي التي تستلزم عمليات حفر عمودي ليتدفق بعدها النفط من البئر بسهولة وتكلفة أقل نسبياً (حسن، 2015 : 2).

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للنفط الصخري في العالم، فقد بلغ إنتاجها حوالي (2,2) مليون برميل يومياً أي ما يعادل (83.7%) من إجمالي الإنتاج العالمي عام 2012، ارتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (38.2%) سنوياً خلال المدة 2012 – 2014 ليصل إلى (4,8) مليون برميل يومياً عام 2015 أي ما يعادل (85,5%) من مجموع الإنتاج العالمي من النفط الصخري، والفضل في تحقيق هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط خلال نفس المدة، الأمر الذي يوضح حجم الزيادة في العرض والتي تسببت في نفس الوقت بانخفاض الطلب على النفط المستورد في الولايات المتحدة بنفس الكميات التي ذكرناها (Reig, Luo and Proctor, 2013 : 18-19).

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي على النفط بالتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ الاقتصادي في الصين وآسيا، والتحسين في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة وغرب أوروبا، إضافة إلى زيادة الإنتاج والإمدادات من كل من العراق وإيران (UN, 2016 : 4-5).

سوف نحاول عرض تطورات كميات إنتاج النفط على المستوى العالمي وكميات النفط المستخرجة من المكامن غير التقليدية (النفط الصخري) من خلال الجداول في أدناه من ثم نقوم بدراسة اثر تطور المكامن غير التقليدية في زيادة العرض الكلي من النفط على المستوى الدولي، وأخيراً سنحاول دراسة اثر الكميات المنتجة من النفط الصخري على أسعار النفط بصورة عامة.

والجدول التالي يوضح تطور كميات الطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية في الدول ذات الاستهلاك الكبير نسبياً، وهي كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا والصين، سوف نحاول تحليل بيانات هذا الجدول بغية تتبع تغيرات الطلب التي أثرت على أسعار النفط للمدة 2010-2015.

جدول (5)، الطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية في الدول المستهلكة الرئيسة للمدة 2010-2015، مليون برميل / يوم.

السنة الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الولايات المتحدة	19,2	19,0	18,5	19,0	19,3	19,5
أوروبا	15,4	14,9	14,5	14,3	14,1	15,0
الصين	9,1	9,5	9,9	10,3	10,4	10,6
المجموع	45,5	43,5	42,9	43,6	43,8	40,1

Resource: International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه هيمنة الولايات المتحدة على أكبر نسبة استهلاك للنفط من بين الدول الرئيسة المستهلكة للنفط، حيث تراوحت الكميات المطلوبة سنوياً من النفط الخام ومنتجاته بين (19,2) و (19,7) مليون برميل / يوم خلال السنوات 2010 – 2016، بمتوسط نمو سنوي بلغ (2%)، (-2,5%)، (2,5%)، (1,5%)، (1%)، (1%) للسنوات 2011 – 2016. أما بالنسبة للدول الأوربية فقد تراوحت الكميات المطلوبة فيها بين (15,4) و (15,2) مليون برميل / يوم خلال نفس المدة، وبالنسبة للصين فنلاحظ زيادة طلبها على النفط بوتيرة أكبر من الولايات المتحدة وأوروبا حيث تراوحت الكميات المطلوبة بين (9,1) ، و (10,9) مليون برميل / يوم خلال المدة نفسها. ننقل الآن إلى دراسة تطورات إنتاج النفط الصخري لمحاولة تتبع دور الكميات المنتجة منه في التأثير على أسعار النفط على المستوى العالمي، والجدول في أدناه يوضح تطور كميات إنتاج النفط الصخري وتوقعاته المستقبلية خلال أمدته 2012 – 2030، مليون برميل / يوم.

جدول (6)،تطور كميات إنتاج النفط الصخري العالمي وتوقعاته المستقبلية للمدة 2012 – 2030، مليون برميل / يوم.

كميات الانتاج	2012	2013	2014	2015	2016	2020	2025	2030
الإنتاج العالمي	2,63	3,62	4,87	5,61	6,01	7,49	8,31	9,16
إنتاج الولايات المتحدة	2,20	3,20	4,20	4,80	4,90	5,60	5,30	4,80
نسبة الولايات المتحدة إلى العالم %	%83,7	%88,4	%86,3	%85,5	%81,5	%74,8	63,8%	%52,4

Resource: EIA, Energy Outlook Report, April 2015.

نلاحظ من بيانات الجدول (6) التطورات الكبيرة التي طرأت على الكميات المنتجة من النفط الصخري على مستوى العالم، حيث تضاعفت كميات الإنتاج بنسبة بلغت حوالي (273%) خلال المدة 2012-2016، فارتفعت الكميات المنتجة من (2,2) مليون برميل / يوم عام 2012 إلى (6,01) مليون برميل / يوم عام 2016، أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية، فإن تقارير وكالة الطاقة الدولية تشير إلى وصول سقف الإنتاج من النفط الصخري إلى (9,16) مليون برميل/ يوم بحلول عام 2030، وهو رقم قريب إلى الواقع قياساً بالإنتاج الفعلي لعام 2016 حيث بلغ (6,01) مليون برميل / يوم.

وفيما يخص مساهمة الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري، نلاحظ استحوادها على نسبة (83,7%) من الإنتاج العالمي لعام 2012، إلا أن هذه المساهمة أخذت بالانخفاض الطفيف حتى عام 2016 لتبلغ (81,5%)، ومن المتوقع أن تستمر مساهمة الولايات المتحدة بالانخفاض حتى عام 2030 لتصل إلى (52,4%)، ويمكن أن نعزو ذلك إلى توقعات انخفاض الطاقة الإنتاجية لحقول الولايات المتحدة من النفط الصخري، إضافة إلى عوامل تتعلق بتكاليف الإنتاج وانخفاض الأسعار منذ عام 2014، الأمر الذي أثر سلباً على إرباح المستثمرين في هذا القطاع داخل الولايات المتحدة. وبما أن الولايات المتحدة تعتبر أكبر مستهلك للنفط الخام، سنحاول تسليط الضوء على حجم استهلاك الولايات المتحدة من النفط الخام، وذلك من خلال عرض بيانات إنتاج النفط من الحقول النفطية داخل الولايات المتحدة، إضافة إلى بيانات الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي، وذلك من خلال الجدول في أدناه:

جدول (7)، إنتاج وواردات الولايات المتحدة من النفط الخام للمدة 2010-2015 مليون برميل / يوم.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج الحقول الأمريكية	5,476	5,673	6,476	7,454	8,708	9,431
الواردات الخارجية	9,213	8,935	8,527	7,730	7,344	7,351
إجمالي الاستهلاك الخام	14,689	14,608	15,003	15,184	16,052	16,782
نسبة الواردات الخارجية إلى إجمالي الاستهلاك	%62	%61	%57	%51	%46	%44

Resource: EIA, Energy Outlook Report, May 2016.

من خلال بيانات الجدول (7)، نلاحظ ارتفاع كميات إنتاج النفط الخام من داخل الولايات المتحدة منذ عام 2010، والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي منذ 2008، الأمر الذي شجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو إنتاج النفط في حقول النفط الصخري، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إنتاج النفط الصخري، حيث تتراوح تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري في الولايات المتحدة بين (70 و 80) دولار، مقابل (3 و 17) دولار تكلفة البرميل الواحد من النفط التقليدي في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، الأمر الذي يتطلب بقاء أسعار النفط فوق حاجز (80) دولار للبرميل لضمان إنتاج النفط الصخري (حسن، 2015 : 19-20).

لقد مكن ارتفاع الأسعار خلال المدة 2010-2014 الولايات المتحدة من زيادة كمياتها المنتجة من النفط من (5,476) مليون برميل / يوم عام 2010 إلى (8,708) مليون برميل يوم عام 2014، مما رفع كمية الإنتاج بحوالي (3,200) مليون برميل/ يوم عام 2014 عما كانت عليه عام 2010. كما توضح بيانات الجدول أعلاه انخفاض واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأجنبي خلال المدة 2010-2014، حيث انخفضت الواردات الخارجية إلى (7,351) مليون برميل / يوم عام 2015، بعد أن كانت عند مستوى (9,213) برميل/ يوم عام 2012، هذا بالرغم من نمو الطلب الأمريكي على النفط الخام خلال المدة 2010 - 2015، حيث ارتفع الطلب على النفط الخام في الولايات المتحدة من (14,689) مليون برميل / يوم عام 2010 إلى (16,782) مليون/ برميل يوم عام 2015، بزيادة إجمالية خلال المدة بلغت (2,093) مليون برميل / يوم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كمية المعروض العالمي من النفط بنفس الكمية التي ازدادت بها كميات الإنتاج من النفط الصخري خلال المدة 2010-2015، إضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بنفس الكميات المذكورة، وهو ما أدى أخيراً إلى حدوث

فائض في العرض النفطي وكان احد الأسباب التي أدت إلى انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014.

كما تشير بيانات الجدول (7)، إلى انخفاض نسبة الواردات النفطية الخارجية في الولايات المتحدة، حيث تراجعت بمقدار (16%) إلى ما نسبته (44%) عام 2014، بعد أن كانت نسبة الواردات الخارجية من النفط (62%) عام 2010، والفضل في ذلك يعود إلى زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري كما ذكرنا.

هذا ويمكن إجمال العوامل المتعلقة بجانب العرض النفطي والتي أدت إلى خفض الأسعار عام 2014 في النقاط التالية (48-49 : OPEC, 2016) :

- زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة مما رفع سقف الإنتاج النفطي الأمريكي إلى (8,7) مليون برميل/ يوم عام 2014 وهي كمية تحققت للمرة الأولى في أمريكا منذ عام 1900.
 - عجز منظمة أوبك عن تخفيض كميات إنتاج الدول الأعضاء أمام انهيار الأسعار، حيث رفضت السعودية تخفيض صادراتها التي بلغت (7,153) مليون برميل / يوم عام 2014.
 - زيادة صادرات العراق بقرابة (500) ألف برميل / يوم في عام 2015.
 - أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالطلب فيمكن تلخيص العوامل التي أثرت على الأسعار خلال المدة 2010-2016 بالنقاط في أدناه (13 : EIA, 2015) :
 - انخفاض واردات الولايات المتحدة بمقدار (2,093) مليون برميل / يوم خلال المدة 2010-2016.
 - حدوث ركود اقتصادي في أوروبا.
 - تراجع الاقتصاد الصيني بعد فترة من الأداء القوي.
 - توقعات انخفاض الطلب العالمي بمقدار (1,1) مليون برميل / يوم خلال المدة 2014-2020.
 - ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أميركا ودول غرب أوروبا.
 - ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما ساهم في خفض الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).
- ومما تجدر الإشارة إليه هو التغير في استراتيجية منظمة الأوبك في مواجهة انهيار الأسعار، حيث اتجهت أوبك نحو استهداف الحصص للدول الأعضاء بدلاً من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية بين أعضاء أوبك حيث قامت بعض الدول بتخفيض السعر بهدف زيادة كميات صادراتها للمشتريين في الأسواق النفطية، ونتيجة لذلك وفي

منتصف عام 2014 بدأت زيادة العرض النفطي تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من كما هو موضح في الجدول التالي الطلب (Kutasovic, 2015 : 11 - 13) :

جدول (8) العرض والطلب العالميين على النفط الخام للمدة 2010 - 2015 (مليون برميل / يوم).

السنة	العرض من النفط	الطلب على النفط	فائض / عجز
2010	87.2	88.7	-1.5
2011	88.7	89.6	-0.9
2012	90.9	90.7	0.2
2013	91.2	91.9	-0.7
2014	93.7	92.6	1.1
2015	95.7	93.8	1.9

Resource: International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015 Edition, Paris 2015.

من خلال تحليل بيانات الجدول (8) أعلاه، يتضح لنا استمرار زيادة الكميات المعروضة من النفط عن الكميات المطلوبة خلال المدة 2010 - 2015، مما أدى إلى حدوث فائض في الكميات المعروضة، وذلك باستثناء السنوات 2010 و 2013 حيث شهدتا عجز الكميات المعروضة عن تلبية الطلب بواقع (1.5) مليون برميل / يوم لسنة 2010، و (0.7) مليون برميل يوم لسنة 2013.

تراوحت الكميات المعروضة الفائضة عن الطلب الدولي من النفط بين (1,1) و (1,9) مليون برميل يومياً خلال عامي 2014 و 2015، الأمر الذي يفسر أحد أسباب انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014 و عام 2015.

إلا أن الكميات الفائضة كانت طفيفة إذا ما قورنت بالمجموع، فأعلى فائض في العرض تحقق عام 2015 بواقع (1.9) مليون برميل يومياً، أي ما نسبته (2.3%) من مجموع الكميات المعروضة من النفط على المستوى العالمي، وهذه النسبة لا تتناسب منطقياً مع انخفاض أسعار النفط من (96) دولار عام 2014 إلى (49) دولار عام 2015، حيث أن نسبة الانخفاض في السعر بلغت (49%)، وهي لا تتوافق مع نسبة الفائض إلى مجموع العرض. وينطبق رأينا هذا

على مقدار العجز في تغطية الطلب، فعجز الكميات المعروضة عن تلبية الطلب الذي ظهر عام 2013 وكان بواقع (700) ألف برميل/ يوم، حيث شكل ما نسبته (8,0%) من مجموع العرض النفطي، وهو لا ينسجم مع انخفاض أسعار النفط من (105) دولار عام 2013 إلى (96) دولار عام 2014.

وفي أيلول / سبتمبر عام 2014 بدأت الأسعار بالانحدار، وكان المتعاملون في أسواق النفط الدولية يتوقعون قيام أوبك بتخفيض إنتاجها حيث تنتج (71%) من الإنتاج العالمي، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب العالميين على النفط عند مستوى سعر أفضل، ولكنها لم تفعل شيئاً في اجتماعها الذي عقد في تشرين الثاني /نوفمبر، حيث امتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج الأكبر في أوبك) عن تخفيض صادراتها النفطية، وأبقت على سقف إنتاجها عند متوسط (7.5) مليون برميل يومياً، مما دفع المتعاملون إلى توقع انخفاضات أكبر في الأسعار، وادى أخيراً إلى تهاوي الأسعار ليوصل مزيج برنت انخفاضه من (80) إلى (60) دولاراً للبرميل الواحد في أواسط كانون الأول / ديسمبر عام 2014، ثم ليستقر متوسط الأسعار لسلة أوبك عند (49) و (38) دولار للبرميل خلال عام 2015 والنصف الأول من 2016 على التوالي.

المبحث الثالث: دور العوامل السياسية وأسواق النفط في التأثير على الأسعار. أولاً: العوامل السياسية.

تلعب العوامل السياسية أدواراً مهمة في التأثير على أسعار النفط، إذا ما علمنا أنه سلعة استراتيجية على المستوى الدولي، لما تشكله من أهمية حيوية لقطاعات النقل والطاقة والصناعة، وبما أن الدول الصناعية الكبرى الأعضاء في المنظمة الدولية للطاقة تستهلك قرابة نصف إنتاج النفط في العالم، فإن الأدوار التي لعبتها هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الأسعار كانت فاعلة، من خلال وسائل متعددة كان من أهمها بناء مخزون استراتيجي من النفط، والاستثمار في استخراج من منطقة بحر الشمال في النرويج حيث ترتفع كلفة الإنتاج، إضافة إلى التأثير المباشر على الدول المنتجة وحثها على زيادة الإنتاج، مثال على ذلك حالة المملكة العربية السعودية ودول الخليج (توفيق، 2011 : 210 - 211)، ناهيك إلى الاستثمار في مصادر طاقة بديلة عن النفط التقليدي مثل استخراج النفط الصخري، ومشروعات الطاقة الشمسية وغيرها، مما أدى إلى زيادة المعروض من النفط وتراجع الأسعار أخيراً (World Bank, 2015 : 155 - 156).

إن انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 سببه الأساسي كان تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية إضافة إلى ازدهار صناعة

استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة وغيرها كما ذكرنا، ووفقاً لهذه المعطيات، كان ينبغي على الرياض أن تلعب دور "المنتج المتأرجح" الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة للحفاظ على حد أدنى من الأسعار، لكن المملكة السعودية لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار كان يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران والقوة العظمى الحليفة لها روسيا، أكثر مما يضر بالمملكة العربية السعودية، وبالتالي، يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لانخفاض أسعار النفط في العام 2014 على عاتق سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية (Goss, 2015: 2-3).

وفي نفس الوقت نحن لا ننكر أن قوى العرض والطلب هي الأخرى دفعت الأسعار نحو الانخفاض، حيث لا يمكن للسعوديين وحدهم التسبب بحدوث وفرة أو نقص في النفط على المستوى العالمي بهذه البساطة، فكان للارتفاع في حجم الإنتاج من النفط الصخري في الولايات المتحدة، ومعدل النمو المتباطئ لاستهلاك النفط في الصين في السنوات الأخيرة، وغيرها من العوامل الاقتصادية التي ذكرناها أنفاً تفسير معقول للحالة التي دفعت بالأسعار إلى هذا الانخفاض، مع ذلك فإن القول بأن المملكة العربية السعودية كانت وراء أحد أهم أسباب هبوط الأسعار يتوافق مع بعض الحقائق البارزة، ومما لا شك فيه أن المملكة العربية السعودية ترغب في التأثير على إيران وروسيا، فالرياض ومع ما تمتلكه من احتياطات نفطية ومالية كبيرة، تكون أكثر قدرة على اجتياز فترة من انخفاض أسعار النفط من موسكو أو طهران.

كما إن الانهيار في الأسعار قد حدث نتيجة لإدراك متأخر من السوق بأن العرض أخذ يطغى على الطلب العالمي، فضلاً عن دور العوامل النفسية لدى المضاربين في الأسواق النفطية، حيث يبالغ المضاربون في التأثير بتوقعات السوق سواء في انخفاض الكميات المعروضة من النفط أو زيادتها، وما تنتجه توقعاتهم من آثار على الأسعار. وتؤثر النزاعات السياسية والحروب والكوارث الطبيعية مجتمعة على أماكن الإنتاج وطرق النقل وأماكن الاستهلاك، مما يؤثر على أسعار النفط، كما تتأثر الأسعار أيضاً بدرجة الاستقرار السياسي، والفلسفة السياسية والاقتصادية السائدة في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول المستهلكة له، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، حيث إن نشوء أي اضطرابات مما ذكرنا يمكن أن تؤثر على أسعار النفط (نجوم، 2015: 5-7).

ثانياً: العوامل السلوكية أو النفسية (المضاربين في الأسواق النفطية).

وهناك أيضاً عوامل أخرى تؤثر على أسعار النفط ويمكننا تسميتها بالعوامل السلوكية أو النفسية، وهي توقعات المضاربين في الأسواق النفطية وأثرها على عمليات بيع وشراء النفط في الأسواق الدولية، كالتوقعات بحدوث نقص في الإمدادات نتيجة لنشوب الحروب أو التوترات في مناطق إنتاج النفط (المزيني، 2013، ص 339-340).

ولذلك فإن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط حيث منابع النفط يمكن أن تكون سبباً في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بالرغم من عدم حدوث تغير كبير نسبياً في الكميات المعروضة من النفط والمطلوبة منه، فأسواق النفط قد تدفع نحو الارتفاع في الأسعار عندما تكون هنالك مخاوف من تعطل محتمل للإمدادات المستقبلية والعكس صحيح (خضر، 2006 : 12-13).

تجري المضاربات في أسواق النفط العالمية على مدار الساعة في أهم ثلاث بورصات لبيع وشراء النفط، وهي أسواق نيويورك ولندن وسنغافورة، ويتم فيها التعامل بما يسمى البراميل الورقية Paper Barrels بما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية Wet Barrels (مجلة الخبير المالية، 2015 : 12-22)، حيث تتضارب معها الآراء والتوقعات بخصوص السعر الذي سيتراوح عنده برميل النفط في العقود الآجلة، بالنظر إلى عوامل العرض والطلب التي تتأثر بالتهديدات الموجهة نحو الإمدادات النفطية، وبتحكم التجار بسوق الطلب، مثل البيوتات المالية الأمريكية وشركات الطيران الكبرى التي دخلت منافساً في الطلب على النفط، بما تمتلكه من احتياطات مالية ضخمة وظفت للاستثمار في بيع وشراء النفط، حيث وجدت هذه الجهات في أسواق النفط فرصة سانحة لتحقيق المكاسب والتأثير على الأسواق النفطية. ناهيك عن انخراط صناديق الاستثمار المالي العالمية في عمليات شراء النفط، والتي زادت من حدة المضاربة، ويضاف إلى ما ذكرنا مجموعة مؤثرات يمكن لنا تسميتها بالمؤثرات السلوكية أو النفسية، وتتعلق بسلوك البائعين والمشتريين والمضاربين في أسواق بيع وشراء عقود النفط والغاز بالآجل (خلف، 2009 : 65-66)، حيث تتأثر قرارات هؤلاء بمجريات الأحداث السياسية والنزاعات المسلحة، والتوقعات المستقبلية بارتفاع أو انخفاض كميات الإنتاج والأسعار، الأمر الذي يؤثر على أسعار عقود النفط الآجلة وبالتالي على أسعار النفط على المستوى العالمي (سعدالله، 2011 : 216).

ثالثاً: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

بما أن الدولار الأمريكي يعتبر العملة الوحيدة التي يتم عن طريقها تبادل براميل النفط في الأسواق العالمية، فإن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة يؤثر أيضاً في أسعار النفط، فبعد أن تناما استخدام برميل النفط بوصفه سعة مالية للمتاجرة والمضاربة في أسواق النفط كما ذكرنا، وفي ظل تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم كمنطقة اليورو، واليابان، فإن ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى أمرين (Zhang, 2013: 341-342):

أحدهما: إعادة توجيه رؤوس الأموال والمحافظة الاستثمارية من أسواق النفط نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل اذونات الخزينة وسنداتها عند حدوث حالات فائض في العرض النفطي وتوقع انخفاض الأسعار.

والآخر: انخفاض الطلب على النفط عند ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي، حيث سجل سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً بنسبة (10%) مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال المدة كانون الأول/ ديسمبر 2014 و حزيران / يونيو 2015، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة برميل النفط في مناطق مستهلكة رئيسة مثل منطقة اليورو والصين واليابان بنفس نسبة الزيادة التي طرأت على أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الرئيسة التي ذكرناها، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى خفض الطلب على النفط أمام ارتفاع تكاليف شراؤه من أسواق النفط العالمية.

نستنتج مما تم عرضه من البيانات أعلاه ومن نتائج تحليلها، غلبة العوامل السياسية في التأثير على أسعار النفط على غيرها من العوامل، وهي العوامل الاقتصادية والعوامل المتعلقة بأسواق النفط وتوقعات المضاربين في هذه الأسواق، فأثر العوامل السياسية كان واضحاً من خلال تعمد دول منتجة للنفط في زيادة الإنتاج بالرغم من انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية جداً، فالمملكة العربية السعودية التي وصل سقف صادراتها إلى (7) مليون برميل/ يوم بسعر (109) للبرميل عام 2012، رفضت دعوات منظمة أوبك لتخفيض الإنتاج عام 2015 عندما انخفضت الأسعار إلى (49) دولار، بل رفعت حجم صادراتها إلى (7,253) مليون برميل / يوم بسعر (34) دولار فقط لعام 2016!. الأمر الذي يفسر رغبة سياسية سعودية في خفض أسعار النفط لتحقيق التزامات سياسية مع الولايات المتحدة من جهة، والإضرار بمصالح بعض الدول النفطية من جهة أخرى، وهذا لا يعني إنكار دور العوامل الاقتصادية وعوامل السوق والعوامل الأخرى التي ذكرناها في التأثير على الأسعار، إلا أن دور العوامل السياسية كانت ذو تأثير أكبر من ادوار العوامل الأخرى في التأثير على أسعار النفط على المستوى العالمي. كل ما عرضناه في هذا المبحث يشير إلى عدم استقرار الأسعار النفطية، وتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على كميات الإنتاج وبالتالي تأثر الأسعار على المستوى الدولي حيث هبطت إلى مستويات قياسية منذ النصف الثاني من عام 2014 وحتى النصف الأول من 2016، ومن المتوقع استمرار الأسعار في مستوياتها المتدنية إذا ما استمرت زيادة الكميات المعروضة من

النفط على ما يطلب منها في أسواق النفط العالمية، الأمر الذي اثر سلبياً على اقتصادات الدول المصدرة للنفط .

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

1. تعرضت أسعار النفط إلى صدمات عنيفة خلال مدة البحث، حدثت أعنفها خلال المدة 2009 – 2016، عندما انخفض متوسط سعر سلة أوبك من (96) دولار للبرميل لعام 2008 إلى (61) دولار للبرميل عام 2009، ثم ارتفعت الأسعار إلى (109) دولار عام 2012 لتتخفض تدريجياً إلى (49) عام 2015 ثم متوسط (34) دولار للنصف الأول من عام 2016 .
 2. حدوث زيادة في الكميات المطلوبة من النفط تعود أهم أسبابها إلى ارتفاع واردات النفط لكل من الهند والصين من (2,084) مليون برميل / يوم عام 2000 إلى (8,433) مليون برميل / يوم عام 2011، مع بقاء نسب النمو في الكميات المعروضة من النفط مستقرة نسبياً.
 3. حدوث انخفاض في الكميات المعروضة من النفط بسبب الحضر الذي فرض على إيران والتدهور الأمني في ليبيا، مما سبب انكماش صادرات الدولتين بواقع (1,972) مليون برميل / يوم خلال المدة 2011 – 2015 الأمر الذي يفسر لنا احد أسباب ارتفاع الأسعار خلال نفس المدة من (77) إلى (96) دولار للبرميل الواحد.
 4. شجعت الارتفاعات الملحوظة في أسعار النفط خلال المدة 2010 – 2013 على زيادة إنتاج النفط الصخري وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت الكميات المنتجة من النفط الصخري من (2,63) مليون برميل / يوم عام 2012 إلى (6,01) عام 2016، مما أضاف (3,38) مليون برميل / يوم إلى المعروض العالمي من النفط ونتج عنه أخيراً انخفاض الأسعار منذ النصف الثاني من عام 2014.
 5. مكن ارتفاع أسعار النفط خلال المدة 2010-2013 الولايات المتحدة من زيادة كمياتها المنتجة من النفط من (5,476) مليون برميل / يوم عام 2010 إلى (8,708) مليون برميل يوم عام 2015، مما رفع كمية الإنتاج بحوالي (3,200) مليون برميل/ يوم عام 2015 عما كانت عليه عام 2010.
- بالإضافة إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأجنبي خلال المدة 2010-2015 إلى (7,351) مليون برميل / يوم عام 2015، بعد أن كانت عند مستوى (9,213) برميل/ يوم عام 2010 وهو ما أدى أخيراً إلى حدوث فائض في العرض النفطي وكان احد الأسباب التي أدت إلى انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014.

6. شهدت المدة 2010 - 2015 زيادة الكميات المعروضة من النفط على الكميات المطلوبة منه على المستوى العالمي بكميات تراوحت بين (1,1) و (2,0) مليون برميل يوم، باستثناء عام 2013 حيث عجزت الكميات المعروضة عن تلبية الطلب بواقع (0,39) مليون برميل/ يوم، الأمر الذي يفسر احد الأسباب التي سببت ارتفاع الأسعار عام 2013 ومن ثم انخفاضها منذ منتصف عام 2014.

7. لعبت العوامل السياسية ادوار مهمة في التأثير على أسعار النفط، فالدول الكبرى المستهلكة للنفط نفذت إستراتيجية بعيدة المدى نتج عنها تحسين كفاءة استهلاك النفط وزيادة المخزون منه للحد من ارتفاع أسعاره، إضافة إلى التأثير على الدول المنتجة وأبرزها المملكة العربية السعودية التي رفضت تخفيض صادراتها التي تجاوزت (7) مليون برميل يوم عام 2014، بالرغم من انخفاض الأسعار إلى (49) و (34) دولار للبرميل خلال الأعوام 2015 - 2016 على التوالي.

8. لعبت العوامل النفسية أو السلوكية لدى المضاربين في أسواق النفط ادوار مهمة أيضاً في زيادة الأسعار تارة وانخفاضها تارة أخرى بحسب توقعات المضاربين وتأثرهم باحتمالات زيادة أو انخفاض إمدادات النفط، مما ساهم بحدوث موجات انخفاض وارتفاع في الأسعار فاقت ما تسبب به الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط بصورة حقيقية.

9. أثرت أسعار صرف الدولار الأمريكي على أسعار النفط، حيث أدى ارتفاع سعر الدولار أمام العملات الرئيسية العالمية إلى انخفاض الطلب عليه في منطقة اليورو والصين واليابان خلال عام 2015.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث، نقترح على منظمة أوبك والدول المصدرة للنفط من خارج أوبك وضع وتنفيذ استراتيجية بعيدة المدى تهدف الى تحقيق الاستقرار في أسعار النفط، من خلال القيام بالآتي:

1. نقترح على الدول المصدرة للنفط ترك تحديد أسعار النفط يخضع لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، مع الحرص على عدم إغراق أسواق النفط بكميات تفوق الطلب تؤدي إلى اختلال العلاقة بين قوى العرض والطلب ينتج عنها انخفاض الأسعار.
2. بالنظر لآثار التي تركتها عملية استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة على أسعار النفط بصورة عامه، نقترح العمل على ابقاء أسعار النفط بما لا يتجاوز سقف

(90) دولار على المستوى متوسط الأمد، حيث أن تكلفة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة تتراوح حالياً بين (70 و 80) دولار للبرميل الواحد، وارتفاع الأسعار فوق حاجز (90) دولار أدى إلى زيادة الاستثمار في النفط الصخري وسبب زيادة في العرض أدت إلى انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014.

3. إعادة النظر في السياسات الإنتاجية والتسويقية التي انتهجتها منظمة أوبك، والعمل على تجسيد روح التعاون بين الدول الأعضاء لضمان توزيع المكاسب عند ارتفاع الأسعار، وتحمل الخسائر عند انخفاض الأسعار بصورة عادلة، إضافة إلى التعاون بين دول منظمة أوبك وغيرها من الدول المصدرة للنفط، وذلك بهدف العمل على تحقيق استقرار الأسعار بما يخدم مصالح جميع الدول المصدرة والمستهلكة.

4. في مجال العوامل النفسية الناتجة عن توقعات المضاربين في الأسواق النفطية، نقترح قيام منظمة أوبك والدول المصدرة من خارجها بإمداد الأسواق النفطية بالبيانات الشفافة والدورية حول كميات الإنتاج الحالية والمستقبلية، من خلال استخدام وسائل الإعلام بهدف التقليل من مخاوف المضاربين وضمان الحد من أثر التوقعات المتشائمة وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار.

5. العمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات الدولية الرئيسية، وليس بالدولار الأمريكي فحسب، بهدف تقادي تأثير اشعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى مما يؤدي إلى التأثير على الطلب على النفط في دول منها مجموعة دول اليورو والصين واليابان.

المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية.

1. أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، الدوحة، مارس 2015.
2. بنك قطر الدولي، الصين رؤية اقتصادية 2014، الدوحة 2014.
3. جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، تموز / يوليو 2015.
4. حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي بالكويت، العدد (57)، 2006.
5. داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012، ص 72-73.
6. داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، مجلة الباحث العدد (9) 2011، جامعة ورقلة، الجزائر.

7. مجلة الخبير المالية، رؤية الأسواق 2015، الرياض 2015.
8. سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية، دار الدكتور للنشر، بغداد، 2011.
9. سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية، العدد 43 لسنة 2011.
10. عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد (18).
11. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد (15)، العدد (1)، ص 339-340.
12. رؤية الأسواق 2015، مجلة الخبير المالية، الرياض 2015.
13. فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.
14. يوسف حسن جواد محمد، الطاقة والصناعات النفطية أساسياتها واقتصادياتها، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الكويت، 1988م.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية.

1. Anthony H. Cordesman and Bryan God, Iran Sanctions, Energy, Arms, Control and Regime Change, Center For Strategic and International Studies, Washington 2014.
2. Anthony H. Cordesman, The Strategic Impacts of Iran Rising Petroleum Exports After Sanctions, Center For Strategic and International Studies, Washington 2016.
3. Frank Verrastro, Global Oil Prices, Centre For Strategic and International Studies, Critical Questions, 10 June 2008, Washington 2008.
4. Gregory Goss, The Geopolitical of Falling Oil Prices, Brookings Institution, Washington, April 2015.
5. International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015 Edition, Paris 2015.
6. International Energy Agency, Oil Market Midterm Report 2015 Market Analysis and Forecast to 2020.
7. John Baffes and M. Ayhan Kose, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, consequences and policy responses, PRN /15/01, 2015, World Bank Group publication.
8. Lingyu Yan, Analysis of International oil Prices Fluctuation and it's influencing factors, American Journal of Industrial and business management, 2 / 2012.
9. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2000, Geneva.
10. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2010, Geneva.
11. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2011, Geneva.
12. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015, Geneva.
13. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, Vienna.
14. OPEC, Oil Price Basket. Yearly data and graphics, http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.
15. Paul R. Kutasovic, Changes in supply of and Demand for Crude Oil, Implications for Oil Prices, Narsee Monjee School of Business Management review, April –May 2015.
16. Sun-Joo Ahn and Dagmar Graczyk, Understanding Energy Challenges in India, EIA Publications, Paris 2012.
17. Tianyi Luo, Paul Reig, and Jonathan n. Global shale gas development, water availability and business risks, World Resource Institute, 2013.
18. United Nations, World Economic Situation and Prospects 2016, UN Publications, New York, 2016.
19. US Energy Information Administration, Energy Monthly Review, May 2016.

20. World Bank, Understanding the plunge in oil prices, Global Economic Prospects, World Bank Publications, January 2015.
21. Yi Zhang, The links between the price of oil and the Value of US Dollar, International Journal of Energy Economics and Policy, Volume (3), No (4).
22. Zhenbo Hou and Jodie Keane, The Oil Prices Shock of 2014 Drivers, Impacts, and Policy Implications, working Paper Number 415, Published by Overseas Development Institute, March 2015, UK.